طرح مقنع بالرغم من كونه تكهناً لامنطقياً مكشوفاً. إنّ فرضية "الوطنية" كانت قد دُعّمت من خلال الإعتقاد بأننا "نحن الجماهير" نحكم، وهو مبدأ مركزي لنظام التجنيد العقائدي منذ الطفولة الأول، وذلك كما يظهر بسرعة من خلال تحليل النظامين: السياسي و الإجتماعي. يوجد دائماً مكتسبات وامتيازات حقيقية في الإلتزام والسير وفق الخطّ العامّ. إذا اختار أحدنا أن ينتقد القذافي، أو حركة الساندينستا، أو منظمة التحرير الفلسطينية، أو الإتحاد السوفياتي، فإنه لايحتاج إلى أي دليل موثوق. نفس الأمر ينطبق على من يحاول تكرار بعض المعتقدات التقليدية حول طبيعة مجتمعنا.... ولكن التحليل النقدي يحتاج إلى معايير أعلى و أعمق بكثير؛ والواقع أن المعايير غالباً مايتمّ فرضها بشكل لانجده حتى في العلوم الطبيعية. يجب على المرء أن يعمل بجدّ، وأن يقدّم دلائل صادقة و يقيم طروحات جدية ويعرض وثائق شاملة ــ وكلّ المهات الأخرى تظلّ غير ضرورية وعاطلة طالما ظلّ المرء حبيساً داخل الإطار الجاهز للإجماع العقائدي.(٣٤)

باختصار، من المتوقع دائماً أن يقوم معظم المعلقين (خاصة أولئك العاملين في وسائل الإعلام الرئيسية والجماهيرية) بمباركة خطّ الحكومة، أو، في أحسن الحالات، حصر نقدهم في الأمور التكتيكية، والأهداف المحلية قصيرة المدى، الخ، عوضاً عن تقديم تحليلات في العمق، سياسية واجتماعية، تتعارض بشكل كلي مع تيار الإعتقاد الأرثوذكسي السائد. ودوافعهم في هذا، كما يرى تشومسكي، متشعبة تتراوح بين المصلحة الذاتية الماكرة وبين أنواع شتى (واعية أو لاواعية) من التواطؤ، تطال الفكرة "الوديعة" ــ إذا لم نقل الساذجة حقاً ـ القائلة بأن الديموقراطية، حسب الطراز الأمريكي، يجب أن تؤخذ على علاّتها كأفضل ضمان يحفظ الحرية والحقيقة.

مرة أخرى، يمكن أن يجادل المرء بأنّ هذا يجعل تشومسكي في موقع التوافق العريض مع فوكو، خاصةً فيما يتعلق بالطبيعة الإنزياحية لإزدواجية القوة / المعرفة، وتوريط الأفراد داخل "الخطابات" التي تقرر برنامج الجدل